



المستشار إبراهيم السليمان في لقاء مع (الشورى):

العمل بدون أوراق شعار المجلس بعد تنفيذ برنامج البنية التحتية لتقنية المعلومات

العمل بدون أوراق... بهذه العبارة يلخص مستشار معالي رئيس المجلس المستشار إبراهيم بن عبد الله السليمان أهداف واستراتيجية برنامج البنية التحتية لتقنية المعلومات التي يعكف المجلس على إنشائها بتكلفة تجاوزت التسعين مليون ريال في هذا اللقاء يسلط المستشار السليمان نائب رئيس اللجنة المشرفة على المشروع رئيس اللجنة الفنية الضوء على هذا المشروع المهم الذي سيحول مجلس الشورى إلى مجلس إلكتروني رائداً على مستوى المنطقة.

تكوين لجنة فنية من عدد من الخبراء من داخل المجلس وخارجه من متخصصين في مجال التقنية لتقديم دراسة متكاملة عن وضع البنية التحتية لتقنية المعلومات للمجلس. تم رفع توصياتها لمعالي رئيس المجلس، الذي دعم وأيد هذه التوصيات بعد أن اطلع على حاجة المجلس الملحة لإعادة بناء البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يساير توجهات القيادة للدخول في مشروع الحكومة الإلكترونية، وقد سبق للمجلس

إعداد: منصور العساف

معاليه المستمرة، كما أشكر معالي الأمين العام رئيس اللجنة الإشرافية الدكتور صالح المالك على إشرافه المباشر وتوجيه القائمين على البرنامج بمضاعفة الجهد لإتمام العمل على أكمل وجه. وللحديث عن شبكة الحاسب الآلي والتجهيزات الحالية في المجلس فهي قديمة وعمرها الافتراضي منتهى، من أجل ذلك تم

• نود في البداية أن نلقي الضوء على برنامج البنية التحتية لتقنية المعلومات في مجلس الشورى، فكرته، مدته، تكلفته... آليات تنفيذه؟

يسرني في البداية أن أقدم وافر الشكر والتقدير لمعالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد والذي هو المشرف العام على البرنامج حيث يتابع معاليه أعمال البرنامج ويذل جميع العقبات، واللجنة الفنية تحظى بتوجيهات

"العمل بدون أوراق" أهم أهداف المشروع

دعم التواصل بين المجلس والمواطنين

الوصول إلى هدف "العمل بدون أوراق" الوصول إلى هدف "العمل بدون أوراق" باستخدام النظم العالمية في إنجاز دورات أعمال الخدمات إلكترونية حيث سيتم تحويل جميع النماذج من خلال بوابة إلكترونية داخلية إلى نماذج إلكترونية تسير في دورة عمل مخططة. ومعتمدة مع إمكانية إشعار المستخدمين عند الاعتماد للنموذج المقدم من قبلهم عبر البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة عبر الجوال أو عبر برنامج يُعد لهذا الغرض. وتقديم التقارير عن سير العمل للإدارة للمتابعة والتحقق من مستويات الإنجاز وسير العمل مما يساعد على تطوير تقديم الخدمة.

تطوير الموقع الإلكتروني الحالي للمجلس على شبكة الإنترنت ليصبح بوابة إلكترونية تفاعلية تقدم الخدمات الإلكترونية وتتواصل مع المواطنين.

– استخدام أنظمة إدارة قواعد البيانات وأنظمة تخزين البيانات الشبكية والتي تتميز بالسرية والقدرة الرقابية العالية جداً حسب متطلبات المعايير العالمية لأمن وسرية المعلومات.

– تحقيق الاتصال والاجتماع المرئي (Video Conferencing) بين منسوبي مجلس الشورى وعقد الاجتماعات إلكترونياً داخلياً وخارجياً باستخدام شبكة الحاسب الآلي والإنترنت.

– زيادة سعة الربط مع موفر خدمة الإنترنت إلى ما يفي باحتياج المجلس. – وضع خطة تدريبية متكاملة لتطوير قدرات موظفي إدارة الحاسب الآلي بما



كما تم تكوين لجنة فنية منبثقة عنها برئاسة مستشار معالي رئيس المجلس إبراهيم السليمان وتنحصر مهماتها في مناقشة واعتماد خطة العمل التفصيلية المقدمة من الشركة حول المشروع والجدول الزمني، متابعة سير المشروع من النواحي الفنية مع الشركة المنفذة والتأكد من إتباع الشركة لخطة العمل والجدول الزمني وكذلك التأكد من تطبيق معايير الجودة النوعية في جميع مراحل التنفيذ والاستعانة بمن تراه من المتخصصين من خارج المجلس في مراحل إنجاز المشروع إلى جانب مناقشة واعتماد الخطط التدريبية والتوعوية مع الشركة المنفذة. كما أن من مهام تلك اللجنة الاطلاع على تجارب الجهات ذات الخبرة في مجال مشاريع تقنية المعلومات والحكومة الإلكترونية.

• وما هي أهداف هذا المشروع أو الفائدة المرجوة منه؟

– هناك عدة أهداف إستراتيجية وفوائد عامة مرجوة من هذا المشروع أهمها:

أن أعد دراسة متكاملة عن مشروع المجلس الإلكتروني قامت بها إحدى الشركات المتخصصة، وذلك من أجل الدخول في منظومة الحكومة الإلكترونية حسب التوجهات الحديثة للمملكة. ولتحقيق ذلك سعى المجلس إلى تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال هذا المشروع الذي يستغرق تنفيذه ثمانية عشر شهراً، حيث تم توقيع العقد مع الشركة المنفذة للمشروع بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٤٢٧هـ، ضمن مشاريع الدولة التي تنفذها وزارة المالية. وتم تسليم الموقع للشركة بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٤٢٧هـ. ويتوقع الانتهاء من المشروع إن شاء الله بتاريخ ١١ / ١١ / ١٤٢٩هـ بتكلفة تتجاوز التسعين مليون ريال، وقد كلفت بتنفيذه شركة أوجيه للأنظمة، كما شكل المجلس لجنة إشرافية للمشروع برئاسة معالي الأمين العام للمجلس الدكتور صالح بن عبدالله المالك وعضوية كل من:

– المستشار إبراهيم بن عبدالله السليمان نائباً للرئيس

- الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز اليعحي
- الأستاذ عبدالله بن عبدالمحسن الزامل
- الأستاذ خالد بن موسى الضبيبان
- الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله الفراج
- الأستاذ خالد بن عبدالله الشميمري
- الدكتور محمد بن عبدالله الغييري
- الدكتور عبدالقادر بن عبدالله الفتوخ



المشروع سيحول المجلس إلى مجلس إلكتروني رائد

لم نغفل وسائل الحماية والأمان من الاختراق الإلكتروني

سوف يتم تحويلها إلى شبكة العمل الجماعي الإلكتروني عن طريق بوابة إلكترونية داخلية وفقاً للمعايير العالمية ومراعاة الأنظمة بالملكة العربية السعودية مما يخدم توجهات المملكة في تفعيل أنظمة الحكومة الإلكترونية.

• ماهي مهام اللجنة الإشرافية على المشروع؟

– مهام اللجنة الإشرافية هي مراجعة عقد المشروع، التنسيق والمتابعة مع وزارة المالية، متابعة خطة العمل والجدول الزمني. ومن مهامها أيضاً اقتراح تعديلات على خطة العمل إذا دعت الحاجة، التأكد من اتباع الشركة لخطة العمل عقد الاجتماعات الدورية للتحقق من الإنجاز، مراجعة وتقييم تقارير الشركة المرحلية، إقرار اختبارات الأداء المقدمة من قبل الشركة، إقرار الدفعات المالية، الرفع لإدارة المجلس العليا بتقارير الإنجاز الموجزة وأخيراً الاستلام النهائي للمشروع.

• للتقنية أيضاً مخاوفها وسلبياتها.. ماذا عن وسائل الأمان المتبعة في المشروع منعاً للاختراق الإلكتروني؟

لقد قمنا بتجهيز منظومة حماية خارجية تتكون من مستويين من جدران الحماية النارية من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لحماية الأنظمة من الدخول العشوائي الخارجي والتحكم بالبوابات لدخول وخروج المعلومات على جميع المستويات.

كذلك اعدنا أنظمة الحماية البرمجية ومنح الثقة للاتصال الخارجي بمواقع الإنترنت وأنظمة الحماية من الفيروسات والإغراق والتطفل. وحرصنا على أن تكون جميع الأجهزة والبرامج مختارة من منتجات أكبر الشركات العالمية في مجال أمن المعلومات. بالإضافة إلى كل هذه الاحتياطات فإن هناك شركة عالمية متخصصة تجري فحصاً اختراقياً لاختبار الثغرات للشبكة بصفة دورية وتوابع المجلس بنتيجة اختبار الثغرات والعمل على إغلاق الثغرات بصفة دورية.



البرنامج يحظى بمتابعة واهتمام معالي رئيس المجلس ويقف أولاً بأول على ما تم إنجازه

بين المجلس والمواطنين؟

– نعم سيكون هناك تواصل جيد بين المجلس والمواطنين من خلال البوابة الإلكترونية للمجلس على شبكة الإنترنت.

• كيف ترون أهمية وجود بيئة إلكترونية متكاملة في جهاز بحجم ومسؤوليات مجلس الشورى؟

– نراها ضرورة استراتيجية حاضراً ومستقبلاً.

• وماذا عن البرامج المستخدمة حالياً داخل المجلس.. هل سيتم إلغاؤها أم دمجها؟

– البرامج الحالية المستخدمة في المجلس

يتوافق مع مهامهم، وتوفير ما يلزم من دعم لهم. وإعداد خطة أخرى لتدريب الأعضاء ومنسوبي المجلس على استخدام برامج وتطبيقات التعاملات الإلكترونية.

• ماذا عن تأهيل أعضاء ومنسوبي المجلس للاستفادة من تقنيات المشروع؟

– المشروع يحتوي على خطتين استراتيجيتين. الأولى خطة توعية شاملة عن المشروع للأعضاء ومنسوبي المجلس، والثانية خطة تدريب كاملة للخدمات المقدمة عبر المشروع للأعضاء ولجميع منسوبي المجلس وإداراته.

• هل سيساهم المشروع في تعزيز التواصل